العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي.

State's sécurity Doctrine: Between Geographic imperatives, Demography requirements and Constraints of the International System

د/ إلياس قسايسية

جامعة البليدة 2- لونيسي علي، (الجزائر)

ilyes.kessaissia@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2021/05/18 تاريخ القبول: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *تمثل العقيدة الأمنية الشق الثاني في كلية الأمن، فإن كان شقه الأول هو الجانب الموضوعي المرتبط بواقع التهديد ومدركاته، فالعقيدة الأمنية تمثل الشق الذاتي التصوري المرتبط بالأفكار والمدركات التي تؤدي دورا فعالا في تكوين الصور عن الواقع.*

ويهدف هذا البحث لتحديد مفهوم العقيدة الأمنية في زمن التهديدات صعبة التعريف، والضبابية، وغير محددة المصدر، وذلك عبر معالجة محاور ثلاث أساسية هي تحديد مفهوم العقيدة الأمنية، ثم استجلاء العلاقة بينها وبين المفاهيم المشابهة لها، لنحاول في الأخير تبيان آليات تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: *الأمن؛ العقيدة الأمنية؛ العقيدة العسكرية؛ الإستراتيجية؛ النظام الدولي.*

Abstract:

State's doctrine constitutes one of the two essential parts of Security Studies. If the first part of its objective side presents the threat and its perceptions, Security Doctrine stands for the conceptual part of ideas and perceptions that help conceiving the nature of the threat. This study aims to contextualize the concept of Security Doctrine in a time when security threat are difficult to define. The study tackles the subject through three parts; conceptualizing Security Doctrine; Elucidating differences between Security Doctrine and other similar concepts, and; finally, offering some effective ways to achieve Security Doctrine.

key words: *the security; sécurity Doctrine; military Doctrine; the strategy; International System.*

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- **مقدّمة:**

متساهم العقيدة الأمنية للدول بشكل كبير في تكوين أفكار ومدركات قادة الدول وصناع القرار، فهي القاعدة التي تحدد المبادئ والنماذج النظرية التي يتم من خلالها النظر إلى البيئة الأمنية، وتتحدد بواسطتها السياسة الأمنية للدولة، ودون الإحاطة بالعقائد الأمنية للدول ومذاهبها لا يمكن فهم وتفسير أفعالها وسلوكياتها في مجال حماية أمنها ومواجهة التهديدات المحدقة بها، فالعقيدة الأمنية هي صنو إستراتيجيتها ومتلازمتها، وعليه فهي المحدد الذي يمكن من خلاله تصور تصرفات وسياسات الدول.

وعليه ما المحددات الضابطة للعقيدة الأمنية للدولة في ظل كل هذه التغيرات التي تعرفها الساحة الدولية على كل الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية؟ وما آليات تحقيقها؟

ويهدف هذا البحث لتحديد مفهوم العقيدة الأمنية في زمن التهديدات صعبة التعريف، والضبابية، وغير محددة المصدر، وذلك من أجل وضع دليل لصانع القرار يستهدي به في صياغة الإستراتيجية الأمنية التي تتوخى أمن البلاد جغرافيا وديموغرافيا وافتراضيا؛.

والمنهج المتبع لتجسيد ذلك هو المنهج الواقعي من خلال استلهام نماذجه وأفكاره وآليات تحليله.

والحقيقة أن موضوع العقيدة الأمنية استرعى اهتمام عدد كبير من دارسي العلاقات الدولية والمتخصصين في موضوعات الاستراتيجية، وكذا كبار الضباط والمفكرين العسكريين ومن ين أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر:

دراسة الأكاديمي والعسكري المصري خليل حسين الموسومة ب "الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب وإستراتيجية الإقتراب غير المباشر"، والتي تطرق فيها لتحديد مفهوم العقيدة العسكرية وعلاقتها بالعقيدة الأمنية، والإستراتيجيا العسكرية ونمط الحروب المتطورة.

الدراسة التي قدمها الباحث صالح زياني والموسومة ب "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، والمنشورة في مجلة الفكر، جامعة بسكرة، العدد 5، وقف فيها على تحديد مفهوم العقيدة الأمنية، ويف تصوغ الدول عقائدها الأمنية، ليتطرق للتحديات التي تواجه الجزائر وما ينبغي عليها فعله لصياغة عقيدة أمنية في حج التحديات المحدقة.

دراسة الباحث الفرنسي André Beaufre والموسومة ب"Introduction à la Stratégie " المنشورة سنة 2008، عرف فيها الاستراتيجيا وحدد العوامل التي تتحكم في المذاهب الأمنية للدول، حيث ربط بين العسكري والأمني.

المحور الأول: مفهوم العقيدة الأمنية

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يُوجِه ويُقرِّر به صناع القرار والقادة السياسيون السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم، وتحديد ما يحظى منها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على كل المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة)، والمكانية (المحلي، الإقليمي، والدولي).

وترتبط العقيدة الأمنية بالوحدة المرجعية للأمن (الدولة، الجماعة، الفرد..)، والقيم الواجب حمايتها (وحدة الإقليم، السيادة، الرفاه الاقتصادي...)، وطبيعة التهديدات (اقتصادية، سياسية، عسكرية، هوياتية..)، وكذلك بالوسائل والأدوات المتوفرة أو الواجب توفيرها لتحقيق الأمن، وأي هذه الوسائل أنجع، وبالتالي صاحب الأولوية في الاستخدام عند الحاجة، ثم بالإستراتجية الواجب توخيها لتحقيق أكبر المكاسب بأقل التكاليف، مع تحديد تكلفة هذه الإستراتيجية بالنسبة للنفقات العمومية، مع التمييز بين الأهداف الآنية والمتوسطة وبعيدة المدى.

تساهم المؤسسات والتاريخ والإيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، لكن مع تسجيل اختلاف في درجة تأثير هذه العوامل بين الأنظمة السياسية، وذلك باختلاف توجهاتها وأنماطها، ففي الدول الديمقراطية يكون للمؤسسات الحظ الوافر في صياغة عقيدتها الأمنية، بينما الدول التسلطية فنجد أن مبادئ عقيدتها الأمنية تستمد زخمها من فكر الزعيم القائد، أو من الإيديولوجية التي تتبناها الدولة (سليم بوسكين، 2015، ص 90).

وتتمثل العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة الأمنية للدولة في العناصر الأساسية التالية(قوي بوحنية، وآخرون، 2015، ص 321):

1- إستراتيجية الأمن القومي المعتمدة.

2- الخلفية التاريخية للدولة ومؤسساتها الأمنية خاصة المؤسسة العسكرية.

3- التكنولوجيا والتطور التقني الذي وصلت إليه الدولة.

4- التهديدات المدركة سواء منها الحقيقة أو المحتملة.

5- حجم الموارد القومية التي تخصصها الدولة لبناء منظومتها الأمنية.

6- الوضع الجغرافي وتأثيره في قدرة الدولة على الدفاع عن وجودها وحماية مواطنيها وممتلكاتهم.

7- الموارد البشرية والعوامل الاقتصادية التي تمتلكها الدولة، والتي يمكن تسخيرها للمجهود العسكري والتعبوي.

إن مفهوم العقيدة الأمنية مثله مثل الأمن أخذ مساحة واسعة للتحليل والتحديد، ومن هنا كانت تعاريف المصطلح مختلفة ومتنوعة، تبعا لمنطلقات الباحثين وإيديولوجيتهم، وكذا بالنظر لاختلاف العقائد الأمنية للدول وتعددها، وتغيرها تبعا للأحداث والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

فمن الباحثين من سماها عقيدة أمنية، وآخرون تحدثوا عن إستراتيجية أمنية، بينما ذهب البعض للحديث عن سياسة أمنية، والسياسة العليا للدولة ، وهناك من قصرها بوصفها عقيدة عسكرية، وفي حقيقة الأمر هي كلها إما مرادفات أو أجزاء لمفهوم واحد، هدفه الأسمى تحديد مدركات التهديد وسبل التعامل معها في الحاضر والمستقبل، في ظل الإمكانيات المتاحة من سبل القوة بأشكالها الصلبة واللينة، الملموسة أو الكامنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 تعريف العقيدة الأمنية.

يقصد بكلمة عقيدة مجموع الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة، والتي بواسطتها تُفَسَّرُ الوقائع، والتي ترشد وتوجه أفعال البشر المؤمنين بها في مجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياسة.

كما تُعرَّف على أنها جملة من الآراء، المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد، أو التي تكون جزءا من عمليتهم التعليمية، والتي تهدف إلى توجيه السلوكيات، والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية، الاقتصادية، الفلسفية، الدينية، والعلمية.

أما الأستاذ خليل حسين فقد عرّف العقيدة بكونها:

"مجموعة القيم والمبادئ التي تتعلق بالبشر أو بالدولة" (خليل حسين، وحسين عبيد، 2013، ص 235).

وللعقيدة غاية عملية كما يقول جاكسلورانتJacques Laurent:

"المبادئ القائدة عندما يتم تشكيلها تخدم كدليل أو مرشد في بناء القرارات العملية التي سنتخذها" (صلاح نيوف، 2010، ص 70).

وقد ورد في الموسوعة العسكرية السوفييتية تعريفا للمذهب بكونه:

"نظام من وجهات النظر التي تتبناها الدولة خلال فترة زمنية معينة، منطلقا من الأمور الجوهرية، الأهداف وطبيعة حرب ما قادمة، أيضا تحضير البلاد والقوات العسكرية لهذه الحرب ووضع الوسائل الممكنة".

أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعرّف العقيدة أو المذهب بكونها:

" الدليل من أجل قيادة الحروب والعمليات الأخرى غير الحروب" (نيوف، ص ص 70-71).

وكثيرا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر، كالعقيدة الماركسية نسبة لكارل ماكس، أو سياسي كعقيدة مونرو نسبة للرئيس الأمريكي جيمس مونرو، أو للدلالة على براديغم كالعقيدة الليبرالية.

وقد تأخذ العقيدة بعدا إيديولوجيا إذا شَكَّلَت نظاما فريدا ومتناسقا من التصورات للعالم والتي تقبل على أنها صحيحة وصادقة دون نقد أو مناقشة.

أما العقيدة الأمنية للدولة فيُقصد بها مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا وقاعدة مرجعية لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا والتهديدات التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وتعتبر مدخلا لأمننة القضايا، كالعقيدة الأمنية الأوربية التي تبنت ظاهرة الهجرة كمعطى أمني في عقيدتها الأمنية للألفية(Colin Mcinnes, 2002, P 41) .

تعرّف العقيدة الأمنية في أبسط تعريف لها حسب " ليدل هارت" بكونها:

"الإستراتيجية العليا للدولة، حيث تعبر عن فن وعلم تطوير واستخدام القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية للدولة أثناء السلم أو الحرب لتحقيق الغايات والأهداف السياسية" (André Beaufre, 2008, P 50).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تُعرّف العقيدة الأمنية على أنها مجموع القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني -سواء التعاوني أو الصراعي-، وقراراتها على المستوى المحلي والدولي، والتي تحدد نظرة وقراءة قادتها لبيئتهم الأمنية، وكيفيات استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الثقافية...)، وكيفية توظيف هذه القوة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، وأخيرا طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة (عسكرية، اقتصادية، دبلوماسية..) لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.

ويرى أغلب الباحثين أن العقيدة الأمنية للدولة هي أكبر ما يمكن للدولة بلوغه من إستراتيجيات، وسياسات فهي عبارة عن تصور لمقاربة تقوم من خلالها الدولة بتحقيق أهدافها الوطنية في إطار النظام الدولي.

ومن خلالها يبرز رهان الدولة في الحفاظ على قيمها ومصالحها وأهدافها، أمام كل ما يتربص بأمنها من أخطار ومهددات، مع ما في ذلك من صعوبة الموازنة بين تحقيق أمنها في وسط دولي غير متزن ودائم الحراك".

وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها (صالح زياني، 2010، ص 290) ، سواء على المستوى المحلي، الإقليمي أو على مستوى النظام الدولي ككل.

وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف في تعاطيها مع القضايا الأمنية، بالنظر للاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها، وكذا نظرا للاختلاف في الرؤية لهذه المخاطر.

فالعقيدة الأمنية تُمثِّل إذن تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى (عبد النور بن عنتر، 2005، ص 41).

وتسمح العقيدة الأمنية بما تحتويه من مبادئ وقواعد للقادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الوقائع، وتساعدهم على شرح وتبرير أفعال دولتهم للدول الأخرى، وتعريف اهتماماتها وانشغالاتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي، وفي المقابل تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكيات الدول الأخرى.

ويلحظ تأثير العقيدة الأمنية الأقصى باعتبارها المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المدى القريب، المتوسط والبعيد.

ويمكن القول عموما أن العقيدة الأمنية تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتضافر عدة عوامل في صياغة العقيدة الأمنية تجد تبريراتها في تاريخ الأمة وفلسفتها الجمعية، المرتبطة بالدين والعادات والتقاليد، تحت تأثير البيئة الإقليمية والدولية وضمن رؤى النخب الحاكمة وتفسيراتها الخاصة أو رؤاها للأمور.

فالعقيدة الأمنية تصنع في أغلب الأحيان تبعا لتصورات الرجل الأول في الدولة، سواء كان رئيس الدولة أو كبير خبرائها، ولهذا نجدها عادة تحمل اسم واضعها، كعقيدة مونرو أو عقيدة هواري بومدين والتي حددها في أحد خطاباته بقوله:

"إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون إتفاق مع الجزائر" (بن عنتر، ص 42).

هذا لا يعني أن صياغة القادة السياسيين للعقيدة الأمنية لا يتأثر بعوامل أخرى، بل على العكس تماما من ذلك حيث تساهم المؤسسات سواء منها الرسمية أو غير الرسمية، والشخصيات والمستشارين تحت تأثير من التاريخ والإيديولوجية في صياغة العقيدة الأمنية مع اختلاف في درجة تأثير هذه العوامل.

وبالنسبة للجزائر تشكل عوامل التاريخ والجغرافيا والإرث الثوري، عاملا أساسيا في بلورة العقيدة الأمنية للبلاد (بوسكين، ص 229)، حيث رأت الجزائر نفسها عقب الاستقلال الوطني قائدا لحركات التحرر في العالم الثالث.

ومن هذا المنطلق بنت عقيدة أمنية قائمة على أساس زعامتها الحتمية في منطقة المغرب العربي نظرا للحجم الجغرافي وللثقل السكاني، وهو ما تنافى مع الإرادة المغربية في لعب نفس الدور وفي نفس الإقليم، وكان بالتالي للصراع حول الزعامة بين البلدين والحرب التي اشتعلت بينهما سنة 1963 الأثر الكبير في بلورة عقيدة البلدين الأمنية والعسكرية على حد السواء (بن عنتر، ص 42).

لقد ظلت أفكار الثورة التحريرية أهم روافد العقيدة الأمنية للجزائر المستقلة، حيث ساهمت هذه الأفكار في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر، حيث خضعت عملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية لهذا الإرث الثوري.

أما العامل الجغرافي فيجد تبريره من خلال توسط الجزائر للمغرب العربي ووقوعها بين البحر الأبيض المتوسط ودوله المتطورة المتفوقة شمالا، والصحراء الكبرى وما تحمله من رهانات الضعف الدولاتي جنوبا، فقد شكَّل هو الآخر رافدا من روافد العقيدة الأمنية للجزائر، من خلال مسلمة الانكشاف الأمني.

وظل البعد الإيديولوجي ملهما لهذه العقيدة باعتباره المعين الثالث للعقيدة الأمنية للجزائر، من خلال تبني الأفكار الثورية والتحررية، وذلك عبر الالتزام بمساندة قضايا التحرر ومناصرة الضعفاء (زياني، ص 291).

لكن ومع نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من تغيرات على الساحة الدولية، وارتدادات عميقة وعنيفة على الساحة الداخلية، أثرت بشكل جوهري على مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر، لتصبح عوامل انهيار الإيديولوجية الاشتراكية ووقوع الجزائر في أزمة أمنية خطيرة، في ظل أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة، كلها رهنت الأمن الوطني الجزائري، مما استلزم بلورة عقيدة أمنية جديدة وفق مدركات التهديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجديدة، قائمة على التركيز على سبل وميكانزمات التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي لمحاصرة هذه المخاطر والتهديدات وإرغامها، أو تقليص خطرها على الأقل(منصور لخضاري، 2013، ص 56).

2.1 ركائز العقيدة الأمنية:

إن بناء العقيدة الأمنية للدولة يتطلب توافر عدة عوامل، هي في الحقيقة مرتكزات تقوم عليها مبررات التصور الأمني للدولة، وتختلف درجة تأثير هذه العوامل تبعا للظروف التي تعيشها الدولة، في بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي، وهذه الركائز هي:

أ- **العامل التاريخي:** حيث يعد من أهم المرتكزات والعوامل المشكلة للعقيدة الأمنية لأي دولة، فالتجارب التاريخية التي مرت بها الدولة تساهم بقسط كبير في صياغة عقيدتها الأمنية، وذلك لكون أن التاريخ هو المرجع الأول في تحديد أهم أسس العقيدة الأمنية المتمثل في تحديد ثنائية العدو/الصديق، فعند تحديد هذه الثنائية التاريخ وحده كفيل بتبيان العدو.

فالدول التي حاربت بعضها وشهدت نزاعات وحروبا فيما بينها في الماضي، تُصَنِّف بعضها البعض كعدو أساسي أو محتمل (بوسكين، ص ص 90-91) ، وفي الحالة الجزائرية يظل التاريخ المرجع الأول في تحديد العدو من الصديق، فتظل فرنسا العدو الأول للجزائر على الأقل في المخيال الشعبي العام، كما تعتبر المغرب وبالنظر لأطماعها التي عبَّرت عنها باجتياح قواتها للجزائر سنة 1963 المحدد الأول للعقيدة الأمنية والعسكرية للجيش الجزائري.

ب- **العامل الجغرافي:** ويرتبط بجانبين اثنين، أولهما الموقع الجغرافي للدولة من حيث المناخ والموارد الطبيعية، وثانيا بالموقع الجيوبلتيكي للدولة من حيث قربها أو بعدها عن الممرات الدولية الأساسية (محمد حجازي محمد، 1997، ص 97)، فقرب الدولة من الممرات الدولية الأساسية يحتم عليها تبني عقيدة أمنية تتماشى وأهمية موقعها الإستراتيجي، وكذلك من حيث الدول المجاورة لها، فطبيعة الدول المجاورة من حيث نظامها السياسي وقوتها الجيوبولتيكية محدد أساسي في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، فلما تكون الدول المجاورة ذات نظام سياسي مستقر وغير ذو توجهات توسعية ينعكس ذلك على دول الجوار من خلال اطمئنانها لجوارها وهو ما ينعكس بدوره على عقيدتها الأمنية، كما أن الجيران الأقوياء يفرضون على الدولة أن تكون قوية حتى تتجارى مع المستجدات والمتغيرات التي قد تطرأ على توجهات هؤلاء الجيران.

ج- **العامل الإيديولوجي:** تساهم الإيديولوجية بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، فهي تمدها بالإطار الفكري والعقائدي والمبادئ والقناعات التي توجه سلوك الدولة في تعاملها مع الأخطار والتهديدات، فالإيديولوجية تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال الأمني والإستراتيجي، فالعقيدة الأمنية يمكن تصويرها بأنها إسقاط لمضمون إيديولوجية الدولة على المجال الأمني، بحكم أنها تقدم تفسيرات للظواهر والوقائع الأمنية وكيفية التعامل معها.

د- **العامل السياسي:** يتمثل في طبيعة النظام السياسي للدولة ومؤسساتها، حيث تتساوق طبيعة العقيدة الأمنية للدولة مع هذين المعطيين، فالنظام السياسي المنفتح تكون فيه لمؤسسات الدولة الرسمية وغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسمية فرصة أكبر لتحديد توجهات الدولة بما فيها عقيدتها الأمنية، أما النظام السياسي المغلق فصياغة العقيدة الأمنية تكون تبعا لتصورات الشخصية المسيطرة، أو المؤسسة الحاكمة.

1-3- مبادئ العقيدة الأمنية:

لما كانت العقيدة الأمنية للدولة متكونة من أسس بنيوية ترتبط بالإيديولوجية السياسية والاقتصادية والدينية للدولة، فضلا عن الظروف الجغرافية والاقتصادية والسياسية والحضارية والاجتماعية لها فإنها تبعا لذلك تقوم على عدد من المبادئ وهي (قسايسية إلياس، 2017، 85):

أ- مبدأ العلمية: أي الاستناد على الأسس العلمية في بناء أي إستراتيجية، من خلال توظيف الخبرات والتخصصات، وذلك لتمحيص الخطط السابقة للاستفادة من التجارب الماضية، وهذا المبدأ تفرضه تداعيات العولمة، حيث أضحت التهديدات الأمنية أكثر خطورة بسبب الاستفادة من الثورة التكنولوجية (عبد الحميد حسني درويش، ص ص 6-8).

ب- مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ: حيث يجب تحديد الدائرة المنوط بها صياغة العقيدة الأمنية، بحيث تحوي كل ممثلي القطاعات مما يسهل عملية التنسيق ويحفظ التوازن بينها، بينما في عملية تنفيذ العقيدة أو الإستراتيجية يجب تجنب المركزية، لأنه يجب تقسيمها على كل القطاعات وكل الجهات، كل حسب تخصصه ومهامه، وذلك لضمان حسن الأداء، ولتحقيق النتائج المرجوة (علاء أبو عامر، 2004، ص 134).

ج- مبدأ الإلزامية والمرونة: أي ضرورة الالتزام في التنفيذ بالخطط الموضوعة سلفا، أما المرونة فتعني احتواء الإستراتيجية على عدة بدائل، بحيث يتم مواجهة الاحتمالات الطارئة، أو المستجدات المفاجئة (درويش، ص 9).

د- مبدأ الو اقعية: أي مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه، مع تقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها (قسايسية، ص 86).

هـ- مبدأ الاستمرارية: أي أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات الأمن ليس عاملا عرضيا يلجأ إليه في ظروف معينة فقط، بل له صفة الاستمرارية بالإعداد السابق (استشرافي)، والتطوير المستمر القائم على التقييم وإعادة التقييم (حسين، ص 77).

و- مبدأ التشاركية: أي المشاركة في إعداد الإستراتيجية، حيث يتطلب مساهمة وإشراك كل أطراف المنظومة الأمنية الشاملة، من خلال إشراك مسئولي القطاعات المعنية في إعدادها (وهنا تتوسع المشاركة إلى كل مسئولي القطاعات الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية...) (قسايسية ، ص 86).

1-4- مقومات بناء عقيدة أمنية:

في الحقيقة أنه عند محاولة بناء عقيدة أمنية لا بد من الأخذ في الحسبان بأن هناك مجموعة من الشروط التي لابد أن تتوافر حتى نستطيع الحديث عن عقيدة أمنية، وهي شروط ومقومات تتعلق بالعقيدة الأمنية بحد ذاتها، والمؤسسات المنوطة ببنائها، ثم بالشروط الموضوعية لأي عمل هدفه تحقيق الأمن، وهذه المقومات هي:(بلال قريب، 2011، ص 45).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- **التكيف مع البيئة الأمنية الداخلية والخارجية:** والمقصود بهذا أنه حتى يمكن بناء عقيدة أمنية لا بد وأن تتكيف مع البيئة الأمنية الخارجية، إذ أنه من غير المقبول أن يتم ذلك في حين أن تلك العقيدة تؤدي لخلق توتر إقليمي أو دولي، لما تضعه من شروط لتحقيق الأمن، أو بسبب الأفكار التوسعية أو غيرها من المبادئ المزعزعة للاستقرار (أبو عامر، ص 233).

وكذلك المقصود هنا هو مدى استجابة أي عقيدة أمنية للتهديدات والمخاطر الموضوعية والمستقبلية، وبالتالي فهي إستراتيجيات تعتمدها الدول وتتضمن تخطيطا وتنسيقا مكثفا من أجل التصدي للتهديدات والمخاطر التي تفرزها البيئة الأمنية سواء الداخلية أو الخارجية، والتي تمس أمن الأفراد والجماعات.

ب- **رصد الإمكانيات المادية:** وهي الوسائل والإمكانيات المتاحة لتنفيذ الإستراتيجية الأمنية التي تبنتها عقيدة الدولة الأمنية، أي تعبئة الموارد المادية للدولة خدمة لعقيدتها من خلال رصد الأموال وتخصيص الوسائل (درويش ص 9).

ج- **الاعتماد على توجهات السكان والأفراد:** فأي عقيدة أمنية لا بد وأن تراعي توجهات السكان والأشخاص، ولا يمكن الحديث عن عقيدة أمنية تخدم المصلحة الوطنية بينما هي تتعارض مع التوجهات العامة للسكان (قسايسية ص 87).

2. المحور الثاني: العلاقة بين العقيدة الأمنية والمفاهيم المشابهة لها.

لقد كان لتعدد تعاريف العقيدة الأمنية، ولتشعب مستويات التحليل عند هذا المستوى أثره الواضح في اشتباه عدد من المصطلحات بها، ومن أهم هذه المفاهيم المشابهة للعقيدة الأمنية والمرتبطة بها هي مفهومي العقيدة العسكرية والاستراتيجية الأمنية.

1.2 - العقيدة العسكرية: Doctrine Militaire .

لقد ظلت العقيدة العسكرية هي المعبر عن العقيدة الأمنية للدولة، وذلك بالنظر لسيادة مفاهيم النظرية الواقعية على السياسات الأمنية للدول منذ ظهور النظام الدولي بشكله الحالي، فبالنظر لاعتبار التهديد العسكري هو التهديد الأمني الوحيد للدولة ظلت العقيدة الأمنية للدولة هي عقيدتها العسكرية، حيث تحدد التهديدات بالخطر العسكري الماثل أو المحتمل وفق مبادئ ميزان القوى، ومسلمات القوة المرتبطة بالقوة العسكرية والمصلحة الوطنية والعون الذاتي (ريتشارد ليتل، 2009، ص 123).

وتُعَرَّف العقيدة العسكرية للدولة على أنها مجموعة المبادئ والمرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة، وما تستلزمه من توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها في الواقع، وهي عبارة عن رؤية إستشرافية إستباقية للصراعات المسلحة التي قد تجد الدولة نفسها أمامها، في المستقبل القريب أو البعيد (قسايسية ص 88).

كما تعرّف بكونها الأسس الإيديولوجية والسياسية الموجهة لأنشطة الحرب، وفي هذا الصدد يقول **هوللي B.Holley**: (بوحنية، ص 214).

"العقيدة العسكرية هي مجموعة التصورات الرسمية والأسلوب الأمثل في إدارة الشؤون العسكرية"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهي حسب هذا التعريف تشتمل على المبادئ المتمثلة في تحديد هيكلية وتنظيم الجيش، بالإضافة إلى تحديد الأهداف المختلفة السياسية، الأمنية الإستراتيجية، الاقتصادية والعسكرية، بحيث تحدد رؤية مشتركة بين هذه القطاعات في إقحام القوات المسلحة لتنفيذ مهماتها بنجاح واحترافية (تيري دي مونتريال، وجان كلين، 2011، ص 829.

أما اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ أستاذ الإستراتيجية بالكلية الحربية (مصر) فقد عرّف العقيدة العسكرية للدولة على أنها (منصور لخضاري، 2015، ص 122):

" السياسة العسكرية المرسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في أمور الصراع المسلح، وتشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب وغايتها، وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب".

فهي بذلك مجموعة الآراء والأفكار حول جوهر الحرب المقبلة المحتملة، وأهدافها وطبيعتها، وحول سبل إعداد البلاد والقوات المسلحة اللازمة لخوضها ضمن إستراتيجية معينة ومحددة سلفا.

أما الأستاذ خليل حسين فقد عرّف العقيدة العسكرية بكونها:

" رؤية القيادة السياسية لما ينبغي أن تكون عليه قواتها المسلحة في مجال البناء والجاهزية القتالية، وتشتق العقيدة العسكرية من الفكر الإستراتيجي والسياسي للدولة، وتنبثق عنها الإستراتيجية العسكرية،..فالعقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك ودروب الفعل الإستراتيجي العسكري الهادف، وذلك باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها" (حسين، ص 102).

وتؤثر في عملية صياغة العقيدة العسكرية جملة من العوامل، كطبيعة إستراتيجية الأمن القومي المعتمدة لدى الدولة، والخلفية الحضارية للدولة، ومستوى العامل التكنولوجي، وطبيعة التهديدات المدركة، والموارد القومية المخصصة لبناء القوة.

وتتألف العقيدة العسكرية من مكونين أساسيين (نزار إسماعيل الحيالي، ص 11-12)، مكونات ذات طابع سياسي، مرتبطة بصانع القرار العسكري في الدول، ومكونات ذات طابع عسكري مرتبطة بالجانب التقني لخوض الحروب.

أ- مكونات ذات طابع سياسي:

وهي مجموع المبادئ ذات الصبغة السياسية التي تعالج المسائل المتعلقة بالصراع المسلح، والتطور العسكري للدولة، وهي تشكل الأساس السياسي للعقيدة (لخضاري، ص 124) ، ولعل من أبرز مضامينها (نظرة الدولة لطبيعة الصراع المسلح، وكيفية الاستجابة العسكرية للتهديد، ومتطلبات البناء العسكري المستندة إلى الأهداف التي حددتها الدولة، وكذلك التحالفات التي تعقدها الدولة سواء منها على المستوى الإقليمي أو العالمي، كيفية الترتيب والإستجابة لمصالح الدولة الحيوية والمهمة والثانوية، ثم كيفية إعداد موارد الدولة المختلفة للحرب).

ب- مكونات ذات طابع عسكري:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي مجموع المبادئ ذات الصفة العسكرية الخاصة التي تعالج المسائل المتعلقة بإعداد واستخدام القوات المسلحة في الحرب، ومن أهم مضامينها (طرق استخدام القوات المسلحة بأنواعها المختلفة-برية، بحرية، جوية، نووية- في الحرب، المحاور الأساسية في بناء القوات المسلحة، سياسات التزود بالأسلحة والعتاد الحربي، وطبيعة الإستراتيجية العسكرية للحرب المنتظرة، وكيفية توظيف القوات المسلحة في العمليات الحربية، مع التدقيق في إجراءات القيادة والسيطرة في المستويات المختلفة، فضلا عن إجراءات صنع القرارات العسكرية على مختلف المستويات، والتدريب والمحافظة على الكفاءة القتالية، ثم بناء وتطوير وتنظيم القوات المسلحة وطرق وأساليب خوض الحرب) (حسين، ص 8).

فالعقيدة العسكرية هي القاعدة التي يتم حشد جميع القوى القومية للدولة لإعداد الدفاع، وخلاصة نظريات القتال ومبادئ الحرب، بتضمنها للمكون العسكري والتكنولوجي المعني بإعداد القوات المسلحة للدفاع، والمكون السياسي التنموي المحدد لدور القوات المسلحة، حيث تتشكل العقيدة العسكرية وفق مجموعة من المبادئ والأسس، التي تعطيها ظاهرة الخصوصية، خاصة منها العوامل الدينية والاجتماعية، والأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة.

مما سبق يتضح أن العقيدة العسكرية وبالرغم من إلصاق صفة العسكرية بها إلاّ أن بلورتها تتجاوز بكثير المحددات ذات الطبيعة العسكرية البحتة، بل تتعداها لمتغيرات أوسع تشمل جملة من العوامل والمحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالنظر لارتباطها بالتعبئة العامة لمقدرات الدولة (حسين، ص 235).

فإعداد العقيدة العسكرية للدولة مهمة يشترك في انجازها رجل الدولة بوصفه صاحب القرار والسلطة السياسية، والعسكري بوصفه صاحب الاختصاص بالأمور الميدانية والمعطيات التقنية للحروب وكيفية الإعداد لها.

من هنا يمكن القول أن العقيدة العسكرية كانت فيما مضى تعني العقيدة الأمنية للدولة، لكن في الحقيقة هي جزء منها، يهتم بتصور التهديدات الخارجية للدولة وكيفية التعامل معها في حال أضحت مهددات فعلية للدولة، قياسا لإمكانيات الدولة العسكرية، الاقتصادية وغيرها من عناصر القوة (قسايسية ص 91).

2.2 - الإستراتيجية الأمنية:

تعتبر الإستراتيجية الأمنية ركيزة أساسية تنطلق منها الدولة لمواجهة مختلف التهديدات والأخطار الأمنية المحدقة بها.

فالإستراتيجية الأمنية هي الإطار الذي يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من إقليم الدولة ومواطنيها، حيث تحدد المصالح الجوهرية الخاصة بالدولة، وتضع الأسس الإرشادية اللازمة للتعامل مع التهديدات الحالية والمتوقعة واحتمالات وقوعها، فهي تسعى للحفاظ على إقليم الدولة وتفادي كل ما يمكنه إلحاق الضرر بمصالحها الجوهرية، وكذا توفير الأمن للمواطنين، مع العمل على الحيلولة دون وقوع المخاطر والتهديدات من خلال الإجراءات الوقائية أو الإستباقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعرّف الإستراتيجية الأمنية بأنها:

"الطريق أو السياق أو الأسلوب الذي تستطيع الدولة من خلاله توظيف كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لدى كافة الأجهزة والمصالح والأدوات الأمنية لمواجهة موقف أو مشكلة أو ظرف أمني، سعيا لتحقيق الأمن بكافة مضامينه وتطويع القدرات لتلائم ظروف الو اقع، وتحقيق الأهداف والغايات المرجوة وبشكل يحول دون وقوع أي خلل أمني، أو يعوق احتواءه أملا في توفير الاستقرار الأمني المنشود" (بوسكين، ص 95).

وتتعلق الإستراتيجية الأمنية بثلاث مواضيع أساسية، ترتبط بالبيئتين الداخلية والخارجية للدولة وفق مصفوفة القطاعات المتداخلة:

أ- **دور الدولة في النظام العالمي:** يسعى لتحديد رؤية الدولة للنظام الدولي والدور الذي تضطلع به في إطاره، ويعتمد في ذلك على العقيدة الأمنية للدولة، ويأخذ بعين الاعتبار مصالحها وقيمها، حيث يتم تحديد رؤية طويلة الأمد حول المواقف والسياسات المتبعة في الحاضر والمستقبل (درويش، ص 15).

ب-**التحديات المحلية والدولية المحدقة والفرص المتاحة:** حيث يتم تعريف التهديدات وحصر الفرص الآنية والمستقبلية، وفق تتبع مسارات الظواهر وتطوراتها.

ج- **المسؤوليات المنوطة بالمسئولين التنفيذيين للتعامل مع تلك التحديات والفرص:** حيث يتم تحديد المجالات المنوطة بالمسئولين والمؤسسات المختلفة، وصلاحيات كل مسئول أو هيئة بشكل مفصل، مع احترام التخصص لضمان التنفيذ الدقيق والاحترافي.

وتتحدد الإستراتيجية الأمنية للدولة عبر عدة عوامل تشمل التهديدات الخارجية، الجغرافيا، الثقافة السياسية، القدرات العسكرية، الحاجات الاقتصادية، رأي وطبيعة النخب الحاكمة، التوجهات العامة للمواطنين، العقيدة الأمنية لصناع القرار ونظرتهم لمصالح الدولة، حيث تعتبر العقيدة الأمنية المبدأ التوجيهي والإطار النظري الذي يعتمد عليه عند صياغة الإستراتيجية الأمنية العامة للدولة، حيث تصبح الإستراتيجية أداة للعقيدة الأمنية للدولة لتكريس أفكارها وتصوراتها عن كيفية تحقيق الأمن ومواجهة التهديد (حسين، ص 233).

3-2 السياسة الأمنية:

يقصد بالسياسة الأمنية للدولة عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري، وتشديد أكبر على الدبلوماسية كأداة لبناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية، والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني.

والسياسة الأمنية قابلة للتغيير بالقدر الذي تقتضيه المستجدات الأمنية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي الإقليمي والدولي؛ ولهذا يجب على الوحدات السياسية للنظام الدولي الاستمرار في إجراء التغييرات على سياساتها الأمنية كلما تطلَّب الوضع ذلك، لأن التكيف مع البيئة المتغيرة عامل أساسي لضمان سياسة أمنية فعالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تحديد مفهوم وطبيعة السياسة الأمنية للدول يعود لعدة منطلقات، فلكل دولة سياستها الأمنية الخاصة المنبثقة من معتقداتها وبيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، وبالأساس من عقيدتها الأمنية الخاصة، ولهذا تختلف السياسة الأمنية من دولة لأخرى، فنجدها تعني عند بعض الدول السياسة الدفاعية، بينما تعني عند دول أخرى كل ما يشمل القضايا الأمنية أو يرتبط بها مهما كان دقيقا (Mcinnes, P 87) ، حتى ما تُعَرِّفه الدولة على أنه موضوع أمني، وهنا تلعب الأمننة دورها في اتساع السياسة الأمنية من منطلق كلما كانت القضايا الأمنية أكثر كلما كانت السياسة الأمنية أوسع.

وتشتغل السياسة الأمنية على مستويين مترابطين.

مستوى داخلي يعمل على تعبئة كل الطاقات لتجنيب الدولة كل ما من شأنه الإخلال بالأمن الوطني من الداخل، ويكون ذلك بتبني سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تنمّي الإحساس بالانتماء وتعزز الولاء للدولة ومؤسساتها، وكذلك من خلال السياسات الأمنية الرامية لمحاربة كل الأخطار الأمنية الداخلية، كالجريمة والإرهاب الداخلي، والعنف وغيرها من مظاهر الإخلال بالنظام العام للدولة.

أما المستوى الثاني فهو المستوى الخارجي، ويتعلق أساسا بوضع الدولة لبرامج وسياسات تضمن بها أمن حدودها، وتحقيق مصالحها، أو حتى العسكري (بلال قريب، ص 44).

مما سبق يمكن القول أن السياسة الأمنية للدولة هي محاولة وضع أجندة فعلية للعقيدة الأمنية، تقوم الدولة من خلالها بتطبيق تصوراتها النظرية لمتطلبات أمنها على شكل إستراتيجيات أمنية، تحتوي فيما تحتوي عليه إستراتيجيات عسكرية تنم عن عقيدتها العسكرية.

3. المحور الثالث: آليات تحقيق العقيدة الأمنية.

هي مختلف الوسائل الواجب توفرها حتى يتم تطبيق الإجراءات التي تمس الجوانب الإستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية...الخ، حسب تصور كل دولة لأمنها في مستوياته المختلفة.

3-1- أولا- الآليات العسكرية:

يتفق مضمون الآليات العسكرية وعملها من الناحية العملية مع مفهوم الدفاع الوطني، حيث تستعمل هذه الآليات من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري، وتتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية للدولة بمختلف أجزائها، حيث تتشكل من قسمين أساسيين:

القسم الأول: هو التصور الفكري أو الإيديولوجي أو العقيدة الإستراتيجية

والتي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية من تخطيط، دفاع، هجوم...الخ، فدور هذا الشق هو توجيه استعمال مختلف الوسائل العسكرية من أسلحة ومعدات، كما يهدف كذلك إلى عقلنة **rationalisation** هذا الاستعمال (هارت ليدل، 1996، ص 112).

ومن خلال دراسة هذه الجزئيات يمكن التعرُّف على المدرسة التي تنتمي إليها كل دولة، فالصين تبنت عقيدة حرب العصابات انطلاقا من الفكر الثوري الذي هيمن على الصين إلى غاية امتلاكها للأسلحة النووية سنة 1964 (نسيم بلهول، 2010، ص 54).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقا لهذا الشق يتم تحديد الأولويات الواجب تلبيتها، إضافة إلى مصادر الخطر القائمة فعلا أو المحتملة الحدوث، حيث يمكن أن يكون مصدر الخطر غير محدد مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لظاهرة الإرهاب الدولي، وذلك من أجل تبرير سلوكات معينة من قبل بعض الدول.

أما القسم الثاني: فهو ذو طبيعة مادية تقنية

إذ يتكون من المعدات الحربية والأسلحة سواء كانت تقليدية أسلحة خفيفة، مقاتلات، أو إستراتيجية مثل صواريخ بعيدة المدى وقنابل نووية وما شابهها، بالإضافة إلى كل ما يدخل في إطار الجوانب اللوجيستيكية للقوات المسلحة (طارق رداف، 2005، ص ص 27-28)، ويتم التزود عموما بهذه المواد والمعدات من التصنيع الذاتي مثل الصناعة العسكرية كالمركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، أو من خلال الاعتماد على الاستيراد الخارجي كما هو حال أغلب دول العالم.

2-3- ثانيا- الآليات الاقتصادية:

تلعب الآليات الاقتصادية دورا تمويليا، أي ضمان الموارد الكافية لتجسيد الأمن من خلال تمويل أداء مختلف الأجهزة المعنية بالأمن الوطني، سواء في شقه السياسي أو العسكري أو الاجتماعي، فبرامج التسلح تتوقف على قدرة الدولة على القيام بأعباء هذه البرامج من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع (خير الدين شمامة، 2009، ص 336)، فالاتحاد السوفيتي قد انهار بشكل شبه كامل بعد أن تم إقحامه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في سباق جديد للتسلح، بعد إطلاق برنامج حرب النجوم سنة 1983 من قبل الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، كما تعمل هذه الآليات على تحقيق حد مقبول من الرفاهية الاقتصادية.

وتتمثل الآليات الاقتصادية المساهمة في تجسيد سياسة الأمن المسطرة في كل الهياكل الاقتصادية الموجودة في الدولة، وتؤدي مهام حيوية أهمها (عبد المنعم المشاط، 1983، ص 9):

1 - **عملية خلق الثروة والموارد الاقتصادية:** أي توفر مجموعة متعددة من المصادر المادية، والتي من شأنها تمويل النشاط العام للدولة ومنها الإستراتيجية العامة الهادفة لتحقيق أمنها.

2 - **التسيير العقلاني للموارد ومصادر الثروة:** مرتبط بالعقيدة الفكرية المتبناة من طرف صانعي القرار.

3 - **التفاعل الخارجي الايجابي:** أي علاقات الاعتماد المتبادل والمساومات باستعمال الوسائل الاقتصادية، فحتى تكون الآليات الاقتصادية فعالة لا بد أن يتم استعمالها بطريقة عقلانية.

2-3- ثالثا- الآليات السوسيوسياسية:

أي تفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الاجتماعية بشكل يساعد على الاتفاق حول القضايا المحورية المواجهة للمجتمع، إذ نجد النشأة الاجتماعية التي تعني تكوين الفرد كجزء في مجتمع وكمواطن في الدولة عن طريق خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة والأهداف الفردية، أي محاولة تقليل إلتجاء الأفراد إلى السلوك العدواني وغيرها من الآليات التي تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار (المشاط، ص 16).

فكل آلية من هذه الآليات السابقة الذكر سواء العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية تكمل بعضها البعض، فالعلاقة بين هذه الآليات هي علاقة اعتماد متبادل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن يمكن القول أن هذه الآليات أصبحت غير قادرة على تحقيق أمن الدول والأفراد، وذلك لظهور تهديدات واسعة النطاق، مما جعل الدول تلجأ إلى البحث عن وسائل أخرى لتحقيق أمنها في كافة أبعاده ومستوياته، ومن أهمها العمل الإقليمي على التصدي للتهديدات العابرة للحدود، وكذلك تكثيف النشاط على المستوى الدولي لمجابهة الظواهر العالمية التأثير كالإرهاب والجريمة المنظمة (قسايسية، ص 98).

على العموم وبالنظر للتعريف الأول الذي تطرَّق لمفهوم العقيدة يمكن القول أنه يستحيل الحديث عن مفهوم العقيدة الأمنية، نظرا لارتباطها بمفهوم الدوام والثبات ونفي الخطأ عنها على الأقل من قبل متبنيها، ومن مستلزمات العقيدة الأمنية المرونة والتطور، وهو ما يتنافى مع المفهوم العام للعقيدة، وعليه يجب أن يكون حديثنا عن إستراتيجية أو سياسة أمنية.

من كل ما سبق يمكن القول أن الفضاء الجيوسياسي الذي تتواجد ضمن تفاعلاته أي دولة يؤدي دورا فعالا في إدراكها للتهديد، وبالتالي في إستراتيجيتها الأمنية، وعليه يستحيل بمكان فهم السياسة الأمنية لدولة ما دون الأخذ بعين الاعتبار لهذا الواقع الذي تتفاعل معه هذه الدولة، وفي ظل التهديدات الجديدة العابرة للحدود وغير الدولاتية أضحى على الدول التعامل بمنطق جديد، منطق الفعل الإستباقي الوقائي الذي يعتمد على تحصين الداخل في مواجهة صنوف التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة.

الخاتمة:

لقد أضحى مفهوم العقيدة الأمنية من بين أهم المفاهيم في مجال الدراسات الأمنية، وذلك بالنظر لطبيعة التهديدات وتنوعها وتشابكها، إذ أضحى من المستحيل مجابهة كل هذه الأخطار والتحديات دون تبني إستراتيجية أمنية تمثل الطريق الذي يستهدي به صانع القرار في محاولة تكريس الأمن.

ومما سبق فالعقيدة الأمنية للدولة تتمور حول أنظمة ثلاث أساسية هي العقيدة العسكرية وكل ما يرتبط بها من مدركات التهديد والخطر، وآليات التشغيل واستشعار الأهداف والعقيدة القتالية للجيش، والسياسة الأمنية والتي تشمل إضافة عن التهديدات العسكرية كل ما يتعلق بالأخطار والمخاطر الصلبة واللينة، ثم الإستراتيجية التي تصاغ من قبل صناع القرار على مختلف مستوياتهم والتزاماتهم وتخصصاتهم، وفق معطيات البيئة الداخلية المرتبطة بمسلمات القوة الحقيقية والكامنة، والتي تتمحور حول عناصر الجغرافيا والديمغرافيا، ثم معطى البيئتين الإقليمية والدولية وما تفرضه من توجهات ومتطلبات.

وقد خلصنا من هذا البحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن العقيدة الأمنية للدولة هي ذلك المركب الذي يجمع بين العقيدة العسكرية المرتبطة بمفهوم القوة الصلبة، والسياسة الأمنية المتعلقة بمدركات التهديد، ثم الإستراتيجية كمحصلة لتلك المعطيات العسكرية والأمنية باعتبارها حقلا خالصا لصناع القرار في الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

الكتب:

أبو عامر علاء. (2004). العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والإستراتيجية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

بلهول نسيم. (2010). في الإستراتيجية. الجزائر: دار هومه.

بن عنتر عبد النور. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

بوحنية قوي، وآخرون. (2015). سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية. عمان: مكتبة ودار الحامد للنشر والتوزيع.

تيري دي مونتريال، وجان كلين. (ترجمة: علي محمود مقلد). (2011). موسوعة الإستراتيجيا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

حسين خليل، وحسين عبيد. (2013). الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب وإستراتيجيةالإقتراب غير المباشر. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

شمامة خير الدين. (2009). العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن الحادي والعشرون. الجزائر: دار قرطبة.

لخضاري منصور. (2015). السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ليتل ريتشارد. (ترجمة: هاني تابري). (2009). توازن القوى في العلاقات الدولية: الإستعارات والأساطير والنماذج. بيروت: دار الكتاب العربي.

ليدل هارت. (ترجمة: هيثم الأيوبي). (1996). الإستراتيجية وتاريخها في العالم. ط4. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

محمد حجازي محمد. (1997). الجغرافيا السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي للطباعة والنشر والتوزيع.

نيّوف صلاح. (2008). مدخل إلى الفكر الإستراتيجي ، كوبنهاغن: الأكاديمية العربية المفتوحة.

رسائل الدكتوراه والماجستير:

بوسكين سليم. (2015). تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014"، مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رداف طارق. (2005). الإتحاد الأوربي-من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

قريب بلال. (2011). السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجسير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر.

قسايسية إلياس. (2017). التهديدات الأمنية للجزائر في ظل التحديات لإقليمية الراهنة: الإرهاب والجريمة المنظمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في الدراسات الأمنية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

لخضاري منصور. (2013). إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر-3، الجزائر.

بحث منشورفي دورية علمية:

الحيالي نزار إسماعيل، وعمار حميد ياسين، (2013). "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، مجلة دراسات دولية جامعة بغداد، عدد 56.

درويش عبد الحميد حسني، (2016)، "الإستراتيجيات الأمنية والتحديات المعاصرة"، مجلة الفكر الشرطي، دبي.

زياني صالح، (2010). "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة الفكر جامعة بسكرة، العدد 5.

المشاط عبد المنعم، (1983). "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 54.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

André Beaufre.(2008).,Introduction à la Stratégie. Paris: Hachette littératures.

COLIN MCINNES. (2002). Security and Strategy in The New Europe. London: Taylor & Francis e-library.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com